أهمية رأس المال البشري في تحسين إنتاجية القطاع الصناعي -دراسة حالة ماليزيا

The importance of human capital in improving the productivity of the industrial sector -Malaysia case study

ط.د/ بوطاقة موسى [1]، د/ محفوظ مراد [2]

[1] جامعة لونيسي علي-البليدة02، boutagga@univ-blida2.dz

[2] جامعة لونيسي علي -البليدة02-، Mourad2075@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/2/16 تاريخ القبول: 2020/3/20 تاريخ النشر: 2020/7/1

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم رأس المال البشري وكيفية الاستثمار فيه من خلال التعليم والتدريب، إضافة إلى إبراز أهمية استغلاله في القطاع الصناعي نظرا لما يمتاز به هذا الأخير من خصائص، أبرزها قدرته الكبيرة على استيعاب اليد العاملة وارتفاع إنتاجية العمل، وذلك باستعراضنا للتجربة الماليزية في استثمار رأس مالها البشري واستغلاله في تحسين مستوى إنتاجية قطاعها الصناعي وتطويره.

فتوصلنا إلى أن ماليزيا قد نجحت إلى حد كبير في تنميتها لرأس مالها البشري وتوجيهه لخدمة الاقتصاد، وهو ما أدى إلى تحسن مؤشرات القطاع الصناعي وزيادة مساهمته في تكوين إجمالي ناتجها المحلي.

كلمات مفتاحية: رأس المال البشري، التعليم، القطاع الصناعي، الصادرات المصنعة.

تصنيف JEL: I25، O33، F140.

Abstract:

This study aims to identify the concept of human capital and how to invest in it through education and training, in addition to highlighting the importance of its exploitation in the industrial sector due to the characteristics of the latter, most notably its great ability to absorb labor and high labor productivity, by reviewing the Malaysian experience in the investing its human capital and using it to improve the productivity of its industrial sector and its development.

We concluded that Malaysia has largely succeeded in developing its human capital and directing it to serve the economy, which led to the improvement of indicators of the industrial sector and its increased contribution to the formation of its gross domestic product.

Key words: human capital, education, industrial sector, manufactured exports.

Jel Classification Codes : I25, O33, F140.

المؤلف المرسل: محفوظ مراد، Mourad2075@yahoo.fr

1. مقدمة:

كان المجتمع الماليزي وحتى أواخر الستينات من القرن الماضي مجتمعا زراعيا بمعدلات تنمية بشرية متدنية، لذا تبنت الحكومة الماليزية استراتيجية وطنية لبناء اقتصاد يعتمد على المعرفة وتطوير القدرات الفنية لليد العاملة الماليزية، كما عملت على فتح الأسواق الماليزية للاستثمارات الخارجية فتحول الاقتصاد الماليزي من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي متقدم يعتمد على المعرفة.

لذا تعد التجربة التنموية الماليزية من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها وأهميتها بالنسبة لدول النامية والتي يمكن السير على خطاها، فقد تحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية البسيطة إلى أكبر مصدر للسلع والتقنيات الصناعية في جنوب شرق آسيا، وذلك باستثمارها لرأس مالها البشري من خلال التعليم والتدريب إضافة إلى تشجيعه على العمل بالقطاعات الأكثر الإنتاجية، لقيادة ماليزيا لتكون دولة صناعية متميزة على مستوى آسيا على اقل تقدير، وجسدت التجربة الماليزية قدرة الدولة شعبا وحكومة في الاعتماد على الذات.

بناء على ما تقدم ذكره تم طرح إشكالية هذه الدراسة بالتساؤل التالي:

ما مدى مساهمة رأس المال البشري في تحسين إنتاجية القطاع الصناعي؟

تندرج ضمن الإشكالية المطروحة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود برأس المال البشري؟ وما أهمية استغلاله في القطاعي الصناعي؟
- ما هو واقع استثمار رأس المال البشري بماليزيا؟
- إلى أي مدى ساهم رأس المال البشري في التطور الصناعي بماليزيا؟

الفرضيات: للإجابة على الإشكالية محل الدراسة وتساؤلاتها الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- يعبر رأس المال البشري عن معارف وكفاءات الأفراد المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، مما يحسن من إنتاجيتهم وبذلك تحسين إنتاجية القطاع الصناعي.
- اهتمت ماليزيا باستثمار رأس مالها البشري من خلال تحسين جودة مخرجات التعليم والتدريب ووظفتها لخدمة الاقتصاد.
- ساهمت مخرجات التعليم والتدريب في تطور القطاعي الصناعي بماليزيا.

أهداف البحث: تمثلت أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- دراسة المفاهيم الأساسية لرأس المال البشري وإبراز أهميته بالنسبة للقطاع الصناعي.
- إبراز دور الجامعات الماليزية في توفير العمالة الماهرة التي يطلبها القطاع الصناعي.

- استعراض مراحل تطور القطاعي الصناعي الماليزي ومدى مساهمته في تكوين إجمالي ناتجها المحلي.
- استخلاص بعض النتائج والتوصيات الإجرائية من تجربة ماليزيا في الربط بين التعليم والقطاع الصناعي.

منهجية البحث: قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي للتعرف على مفهوم رأس المال البشري وأهميته بالنسبة للقطاع الصناعي، والأسلوب التحليلي للوقوف على واقع استثمار رأس المال البشري في ماليزيا وكذا تطور قطاعها الصناعي.

2. مفهوم رأس المال البشري وأهميته

نتطرق فيه إلى مفهوم رأس المال البشري حسب مختلف آراء الاقتصاديين وكذا المنظمات الدولية، إضافة إلى محاولة إبراز أهميته خاصة بالنسبة القطاع الصناعي.

1.2 مفهوم رأس المال البشري

عرف شولتز Schultz رأس المال البشري على أنه " مجموعة الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها في استغلال مجمل الموارد الاقتصادية ". ويمثل المجموع الكلي، الكمي والنوعي من القوى البشرية المتاحة في المجتمع، فإذا كان يمثل الكفاءات الذهنية والمستويات العلمية للسكان فيتم تحديده من خلال المستوى التعليمي المرتبط بالخبرة والمعرفة، أما إذا كان الكلي فيحدد من خلال المجتمع الكلي للسكان. (الدعمي و العذاري ، 2010، صفحة 116).

يرى بيكر Becker في كتابه "رأس المال البشري" الذي تم نشره سنة 1964، أن رأس المال البشري مماثل لوسائل الإنتاج المادية مثل المصانع والآلات، ويستطيع الفرد الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب والرعاية الطبية. (قصاص، 2008، صفحة 8)

عرف رأس المال البشري من قبل (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2003، صفحة 90) على أنه كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي اكتسبوها من خلال التعلم والخبرة، ومن الواضح أن رأس المال البشري يختلف عن رأس المال المادي من ناحية أساسية وهي أنه غير مادي بطبيعته ومع ذلك له دور الكبير في زيادة الإنتاج الاقتصادي من سلع وخدمات.

كما عرفه البنك الدولي (البنك الدولي، 2018) " يتألف رأس المال البشري من المعارف والمهارات والقدرات الصحية التي تتراكم لدى الأشخاص على مدار حياتهم بما يمكِّنهم من استغلال إمكاناتهم كأفراد منتجين في المجتمع. ويمكننا إنهاء الفقر المدقع وبناء مجتمعات أكثر شمولا من خلال تنمية رأس المال البشري، ويتطلب ذلك الاستثمار في البشر عن طريق توفير التغذية، والرعاية الصحية، والتعليم الجيد، والوظائف، وبناء المهارات.

يتضح لنا مما جاء في التعاريف السابقة لرأس المال البشري ما يلي:

- يعتبر العنصر البشري برأس مال كغيره من الأصول المادية كونه من أبرز عناصر الإنتاج، بل أصبح أكثر أهمية منها نظرا لكونه القادر على تسييرها وتطويرها، ومن دونه لا يمكن استغلال مختلف الموارد المتاحة وتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.
- تعتبر معارف الأفراد وخبراتهم رأس مال كونها تستغل استغلالا منتجا مرتبطا بالنشاط الاقتصادي.
- رأس المال البشري أصل غير ملموس حيث أنه لا يمكن تمييز المعارف والكفاءات، المؤهلات والمهارات التي يمتلكها الأفراد من أول نظرة وبالعين المجردة.
- قابلية رأس المال البشري للاستثمار شأنه شأن رأس المال المادي ويتم ذلك من خلال التعليم، التدريب والرعاية الصحية إضافة إلى التوظيف.
- تكمن أهمية رأس المال البشري في قدرته على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لتلبية احتياجات الأفراد المتزايدة. ومنه يعتبر كوسيلة لتطبيق المبدأ الأساسي لعلم الاقتصاد والذي ينص على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتلبية احتياجات الإفراد المتناهية.

2.2. أهمية استغلال رأس المال البشري في القطاع الصناعي

أكد علماء الاقتصاد على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري نظرا لتأثيره على فعالية عناصر الإنتاج المادية، حيث أن هذه العناصر لا تكون لها تلك الفعالية بدونه (الركابي، 1981، صفحة 58)، وقد أدت النقلة العلمية والتكنولوجية إلى حدوث تغيرات متلاحقة في أساليب وطرق الإنتاج مما أدى إلى تغير مسؤوليات العنصر البشري في ممارسة العمل الإنتاجي، لذا وجب عليه مواكبة التطور الحاصل فأصبح من الضروري رفع مستوى إعداده وتكوينه وزيادة فترات تعليمه وممارساته العلمية والفكرية في البحث النظري والتطبيقي، وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص أهمية استغلال رأس المال البشري في القطاع الصناعي في النقاط التالية:

- يمثل رأس المال البشري المؤهل والقادر على الابتكار الركيزة الأساسية لبناء وضمان نجاح أهداف السياسات الصناعية الحديثة والتعامل مع التكنولوجيا المتطورة والتي تساعد بدورها على تحسين مستوى الإنتاج.
- توفير رأس المال البشري المتمثل في الأفراد ذوي الكفاءة العالية المتميزين بالتعليم والتدريب يسمح بزيادة مستوى المعارف في القطاع الصناعي وتطبيقها في مسارات الإنتاج، أي عن طريق إدراج الابتكارات والتكنولوجيا والوسائل الإنتاجية الجديدة في عملية الإنتاج والاستفادة منها.

- يجعل الأفراد ذو قدرة كبيرة على فهم واستيعاب التكنولوجيا الحديثة المعقدة والدقيقة ويسهم في التأثير على المهارات الإدراكية والتأثير على الطموح الشخصي والتنافس والإبداع.
- المساهمة في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي الناشئ عن اعتماد الاقتصاد على قطاع أو قطاعات محدودة في تكوين الناتج القومي (كما هو الحال بالنسبة لمساهمة القطاع الزراعي أو الصناعة الاستخراجية في الكثير من البلدان النامية).

كما يزيد من هذه الأهمية تميز القطاع الصناعي بالخصائص التالية:

- قدرته الكبيرة على استيعاب اليد العاملة خصوصا الصناعات كثيفة العمل فيساهم بذلك في تشغيل رأس المال البشري.
- تميز النشاط الصناعي بارتفاع متوسط إنتاجية العمل بالمقارنة مع مثيلها في النشاط الزراعي أو في العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى. (القريشي، 2005، صفحة 38)
- يُعتبر القطاع الصناعي من أبرز القطاعات الاقتصادية ذات القدرة العالية على استخدام أحدث المنجزات العلمية والتكنولوجية والانتفاع بها.
- يُسهم التصنيع في تطوير قدرات ومهارات العاملين لاعتماده على وسائل وطرق إنتاج حديثة تتضمن تطوير العنصر البشري في الاقتصاد. (ناصر، 2018، صفحة 03)
- استخدام الموارد المحلية بشكل أكبر مقارنة بالحالة التي ترافق عدم تطور القطاع الصناعي، هذا ما يُحفّز مجالات إنتاجية عديدة على التوسع بالشكل الذي يرفع من مساهمتها في تحقيق التنمية.
- تتفوق التجارة في قطاع التصنيع على نظيرتها في قطاعات الأخرى بعدة أشواط. (كيشور، 2019، صفحة 02)

3. واقع استثمار رأس المال البشري في ماليزيا

يعتبر التعليم والتدريب من أبرز مجالات الاستثمار في رأس المال البشري لذا سنتطرق إلى واقعهما في ماليزيا:

1.3. التعليم في ماليزيا

بدأ الاهتمام الجاد بهذا القطاع في ماليزيا مباشرة بعد استقلالها من الاحتلال البريطاني، فبدأت بوضع سياسات متينة لبناء منظومة تعليمية جديدة، كما إن تحولها نحو الاقتصاد الصناعي بعد أن كان جل تركيزها على الاقتصاد الزراعي كان دافعا لها نحو تبني مناهج علمية تواكب توجهات وطموحات الدولة، حيث اعتمد مهاتير محمد في سياسته التنموية علي ثلاث محاور أساسية وهي محور التعليم ويوازيه محور التصنيع والمحور الاجتماعي ، فقامت في عهدته الكثير من الاستثمارات الضخمة في التعليم والمنح

التعليمية والمدارس وتطوير كفاءة المعلمين فتحول التعليم في ماليزيا إلي احد أهم محاور الاستثمار. (عباش و الدسوقي ، 2019، صفحة 112)

شملت رؤية 2020 هذه الطموحات وهدفت إلى جعل ماليزيا دولة متقدمة من جميع النواحي، وتخلل ذلك العديد من المخططات الخماسية والتي جاءت في إطار إعلان الخطة الشاملة للتنمية القومية منها الخطة الخماسية (1966-1971) والخطة الخماسية الثانية من (1971-1975) حيث ركزت من خلالها على جعل التعليم لاسيما الجامعي منه في خدمة الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 1: مراحل تطور التعليم في المجتمع الماليزي

المرحلة التكوينية من (1965/1957)

تم فيها إعادة بناء المنظومة التعليمية وبناء منهج مشترك للمدارس، إعادة تنظيم برامج تدريب المعلمين، تعديل المناهج الدراسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد كانت الإستراتيجية الأساسية في هذه المرحلة تتمثل في توحيد العرقيات الثلاث في المجتمع (المالايو، الصينيين، الهنود) ودمجهم في نظام تعليمي موحد.

مرحلة الاندماج من (1966/1982)

تم بها التأكيد على أهمية العلوم والتكنولوجيا والاهتمام بالتعليم العالي لإنتاج قوى عاملة ماهرة.

مرحلة الرشد (1191/1983)

سميت هذه المرحلة بهذا الاسم نظرا لإتمام بناء المكونات الرئيسية للنظام التعليمي والتي تمكنت من التطور لتتماشى مع التغير العالمي، ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة هو تكوين لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء آنذاك مهاتير محمد وفيها بدأت خطوات جديدة نحو إعادة تنظيم المراحل التعليمية ومناهجها والاهتمام بالعليم الفني والمهني.

الطريق إلى الرؤية منذ عام 1991

وضع فيها مهاتير محمد رؤية 2020 والتي اشتملت على رؤية عامة لدور التعليم كأداة للتنمية.

رؤية 2020

تضمنت تسعة تحديات أساسية من بينها قضية التعليم وتنمية الموارد البشرية، فقد تم النص على أن تواصل ماليزيا سعيها نحو المزيد من التميز في مجال التعليم لتحقيق الأهداف الوطنية وإقامة توازن صحيح بين الكفاءة العلمية والتكنولوجيا.

المصدر: (بلجبل، 2017، صفحة 120).

1.1.3. دعم جودة التعليم: وذلك بعدة إصلاحات في النظام التعليمي سعت من خلالها إلى مواكبة المعايير العالمية في التدريس ونظم الدراسة، وانصب اهتمامها على كافة مراحل ومستويات التعليم بما فيها التعليم العام والجامعي والتقني والمهني، وذلك لضمان مخرجات تلبي احتياجات ومتطلبات مرحلة التغيير، وتبرز أهم هذه الإصلاحات فيما يلي:

- إعداد معلمين أكفاء قادرين على العطاء بكفاءة وفاعلية.

- تحسين جودة الإدارة وتطبيق برامج التدريب والتعليم.
- زيادة في استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في عمليات التعليم.
- تصميم برامج ومناهج تتوافق مع البيئة التعلمية العالمية وعلاقاتها بالتقنيات الحديثة والمتطورة ونظم المعلومات الرقمية.
- تقديم الحوافز المناسبة وذلك لتشجيع الالتحاق بالمجالات العلمية.
- تحسين التسهيلات التعليمية في المناطق الريفية، وتقليل معدلات التسرب وتحسين مستوى الأداء لأطفال الريف.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجالات التعليمية.
- إقامة مجتمع تكنولوجي من خلال تطوير استخدام التكنولوجيا في التعليم. (عباش و الدسوقي ، 2019، صفحة 130)
- دعم جهود الأبحاث العلمية وتشجيع العلاقات والروابط بين الجامعات المحلية والعالمية من أجل اكتساب الخبرة. (كرمين، 2019، صفحة 47)

2.1.3. الانفاق على التعليم: يعتبر تمويل التعليم والإنفاق عليه مدخلا هاما من مدخلات أي نظام تعليمي، حيث يتم تزويد التعليم بالقوة الاقتصادية الضرورية التي تمكنه من الحصول على احتجاجاته من الموارد التعليمية والبشرية، وبدون التمويل اللازم يقف النظام التعليمي عاجزا عن أداء مهامه الأساسية، ولهذا الغرض حرصت ماليزيا من خلال وضعها لخططها التنموية المتتابعة بإعطاء أهمية كبيرة للإنفاق على التعليم والتدريب كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 1: نسبة الإنفاق على التعليم من اجمالي الانفاق الحكومي وإجمالي الناتج المحلي بماليزيا

	% من إجمالي الإنفاق الحكومي	% من إجمالي الناتج المحلي
1992	11,19	11,5
1995	50,19	34,4
2000	39,21	97,5
2004	01,21	92,5
2011	98,20	76,5
2017	68,21	74,4

Source : https : //wwwalbankaldawli.org.(05/01/2020).

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه الأهمية البالغة التي أولتها الحكومة الماليزية للتعليم وذلك من خلال النسب المرتفعة المخصصة للتعليم من الإنفاق الحكومي العام وكذا نسبته من إجمالي ناتجها المحلي، حيث تخصص ما يقارب 20 % من مخصصاتها على قطاع التعليم من إجمالي الموازنة العامة السنوية

والتي تمثل ما يقارب 6 % من الناتج المحلي الإجمالي وذلك سعيا لبناء قوة عاملة ماهرة تحتاجها لتطوير وتنمية البلاد.

2.3. التدريب الصناعي

أولت الحكومة الماليزية أهمية كبيرة للتدريب الصناعي خاصة بالمجالات المهنية والتقنية والتي تتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم فقامت بإنشاء العديد من معاهد التدريب المهنية التي تستوعب طلاب المدارس الثانوية وتؤهلهم لدخول سوق العمل في مجال الهندسة الميكانيكية والكهربائية والتقنية وكان من أشهر هذه المعاهد " **معهد التدريب الصناعي الماليزي** " والذي ترعاه وزارة الموارد البشرية وقد أصبح له تسعة فروع في مختلف الولايات الماليزية. (عباش و الدسوقي ، 2019، صفحة 113)

3.3. التعليم العالي لخدمة الاقتصاد بماليزيا

يمثل التعليم العالي في ماليزيا أحد أهم المفاتيح المحددة لمصير الأمة، فالهدف منه هو تكوين مجتمع تقوده المعرفة والمهارات بناء على قيم وأسس الدولة سعيا منها للإمداد المتواصل بالقوة العاملة لاستيفاء احتياجات قطاعات الخدمات والتصنيع المتنامية وذلك من خلال:

- تطوير المعايير والمقاييس والأدوات المتعلقة بالجودة في ميدان التعليم العالي، وذلك بالتعاون مع جميع الشركاء.
- ضمان جودة مقدمي خدمات وبرامج التعليم العالي على أسس من المعايير والمقاييس.
- تقديم استشارات للوزراء في أي مسألة تتعلق بضمان جودة التعليم العالي.
- عمل الجامعات والمعاهد العليا بتركيز على التعليم الذي يسد حاجة البلاد من قوة العمل الماهرة.
- معادلة الشهادات الجامعية وتقييم الشهادات والتخصصات والدرجات العلمية. (محمد شريف، 2002، صفحة 05)

مكنت المجهودات المبذولة من قبل الحكومة الماليزية في تحسين جودة التعليم العالي في جامعاتها لتصبح مركزا إقليميا لطلاب الدراسات العليا، وذلك نظرا لوفرة التسهيلات التعليمية مثل: المكتبات، شبكات الكمبيوتر، دعم هيئات التدريس بالخبرات، ترقية المناهج وغيرها، فأضحت من بين أحسن الجامعات العالمية والجدول التالي يوضح ترتيب أحسن خمس جامعات ماليزية حسب الترتيب العالمي للجامعات (Quacquarelli Symonds):

الجدول 2: تصنيف الجامعات الماليزية حسب التصنيف العالمي للجامعات (QS)

اسم الجامعة	ترتيب 2016	ترتيب 2019
University Malaya (UM)	133	87

University Putra Malaysia (UPM)	270	202
University Technology Malaysia (UTM)	288	228
University Kebangsaan Malaysia (UKM)	302	184
University Sains Malaysia (USM)	330	207

Source : https://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings (29/01/2020).

إذا أخذنا على سبيل المثال الجامعة التكنولوجية الماليزية (UTM) نظرا لارتباط مخرجاتها بنسبة كبيرة بالقطاع الصناعي فنجد أنها من إحدى الجامعات الماليزية الرائدة في مجال الهندسة والتكنولوجيا حيث تحتل المرتبة الثالثة في ماليزيا، كما انتقلت من المرتبة 288 عالميا سنة 2016 الى المرتبة 228 سنة 2019 حسب التصنيف العالمي للجامعات (QS) ، وتتمتع الجامعة بجودة عالية وطرق وأساليب تدريسية حديثة مما جعلها مؤهلة لمواكبة تحديات العصر الحديث، حيث تحتوي على أكثر من 100 برنامج هندسة وعلوم تطبيقية، وما يقارب 1850 عضو هيئة تدريس من المواطنين والأجانب و تخرج منها منذ تأسيسها إلى غاية 2011 أكثر من120000 طالب (كورت، 2012، الصفحات 10-14) .

إضافة إلى ذلك تعتبر الجامعة التكنولوجية الماليزية (UTM) من بين الجامعات الأكثر نجاحا في تحقيقها للهدف الذي سطرته وزارة التعليم العالي بالنسبة لخريجي الجامعات والمعاهد العالية والمتمثل في حصولهم على العمل في مجال تخصصهم بعد ستة أشهر من التخرج كحد متوسط، حيث يشير أحدث تقرير أعدته الجامعة التكنولوجية الماليزية (UTM) بأن 74 %من خرجيها تحصلوا على العمل بعد تخرجهم بستة أشهر عام 2011 ، وأن 69 %من خرجيها كذلك حصلوا على العمل بعد التخرج بستة أشهر في عام 2012.

هذا النجاح الباهر للجامعات الماليزية في إدخال خرجيها في سوق العمل الماليزي، إن دل على شيء فإنما يدل على جودة الجامعة في كثير من الجوانب التقنية والمهنية، وإعدادها كوادر علمية ذات كفاءات عالية مما جعل كثيرا من الشركات والمصانع المشهورة عالميا ترغب وتتنافس في التعامل مع الجامعة، وتوقيع الاتفاقيات التعاونية معها وذلك تسهيلا وضمانا للحصول على كوادرها واستخدامهم لديها بعد تخرجهم.

4. رأس المال البشري وتطور القطاع الصناعي في ماليزيا .

بمتابعة الخطط التنموية نجد أن الحكومة الماليزية أولت اهتماما واسعا بالعلوم والتقنية حيث قدمت تمويلات كبيرة وتحفيزات عالية للبحوث والمستجدات العلمية وذلك للتشجيع على الاكتشاف العلمي والاختراع في العلوم التقنية كما أعطت صلاحيات واسعة لوزارة العلوم التقنية والمخترعات، إضافة إلى

تخصيصها لميزانية عالية لتؤكد بذلك التعاون في إجراء البحوث ومستجداتها والتفاؤل بالإفادة من مصادر هذه البحوث ونتائجها.

1.4. توجه ماليزيا نحو اقتصاد صناعي مبنى على المعرفة

حددت وزارة التنمية البشرية، وزارة العلوم والأكاديمية الماليزية للعلوم لتحقيق الرؤية الوطنية في بناء اقتصاد معرفي أساسه الاستثمار في التعليم والبحث العلمي بإنشائها للبيئة البحثية الملائمة للتنمية البشرية والاقتصادية وذلك من خلال: انجاز التفوق التكنولوجي، تسويق نتائج البحوث، المساعدة في التجهيز الصناعي، توفير الاستثمارات والحلول التكنولوجية، مما مكنها من قيادة عملية البناء الصناعي والتكنولوجي وتعزيز الابتكار والإبداع فحققت المزيد من التقدم والرفاهية لشعوبها مما رفعها إلى مصاف الدول المتقدمة في فترة زمنية قياسية.

تحتضن في نفس الإطار مؤسسة تطوير التكنولوجية الماليزية المشروعات الصغيرة للشركات الصناعية المتخصصة في القطاعات الإنتاجية الجديدة، مثل مجالات الوسائط المتعددة والتكنولوجيا الحيوية وأن تعمل في إطار التعاون المشترك مع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، كما قامت مؤسسة التطوير بتنمية مراكز تطوير التكنولوجيا وذلك في أربعة جامعات ماليزية هي :جامعة ماليا وجامعة بيترا ماليزيا، وجامعة كيبايجسان ماليزيا وجامعة تكنولوجيا ماليزيا، وتعمل هذه المراكز على تنشيط البحث والابتكار والتطوير التكنولوجي في قطاعات الصناعة المتخصصة، وقد دعمت الحكومة الماليزية المؤسسة بحوالي 200 مليون دولار خلال السنوات من 2001 إلى 2005 و تمثلت فلسفة العمل في مؤسسة تطوير التكنولوجيا في:

- تلبية متطلبات سوق العمل خاصة ما يخص المجال التقني والمجال الصناعي.
- عمل الشركات الماليزية بالقرب من الجامعات ومراكز البحوث يدفع إلى تحسين وتطوير منتجاتها وبالتالي يساعد على نموها ونجاحها.
- يعمل المركز على تنمية المعاهدات وفرصة التعاون الاستراتيجي طويل المدى بين الشركات والجامعات والمعاهد البحثية.
- تنشط تسويق نتائج الأبحاث والتنمية المحلية في العديد من الشركات التي أقيمت من خلال تطبيقات تكنولوجيا خرجت من معاهد محلية بحثية.
- تتم الإفادة من التسهيلات التي تقدمها الجامعة من المعدات والمعامل.
- تطوير العلاقات بين الباحثين والعاملين بمجال التكنولوجيا من جهة والعاملين في الشركات الصناعية من جهة أخرى وضمان نجاح الشراكة بينهما.

تنمية رأس المال البشري ودعم برنامج تنمية عملية التصنيع. (بلجبل،2017، صفحة 142)

يتطلب إنشاء التجمعات الصناعية وجود رأس مال ومهارات بشرية تتناسب مع احتياجات القطاع إلى جانب البنية التحتية والمنشآت الصناعية اللازمة، حيث ركزت ماليزيا على تدريب العمالة وتعزيز مهاراتها كما قامت برعايتها للحصول على تدريب من جهات أجنبية (قدري و أخرون، 2017، صفحة 316)، وبمرور الوقت بدأت تحصد ثمار هذه الاستثمارات في التدريب حيث تمكنت من تكوين قوة عاملة عالية المهارة فأصبح بذلك القطاع الصناعي يوظف حوالي 30% من العمالة الماليزية فيما انخفضت نسبة العمالة في القطاع الزراعي بنسبة 10 %عما كانت عليه في التسعينات كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 3: نسبة العمال المشتغلين في القطاعين الصناعي والزراعي من إجمالي المشتغلين في ماليزيا

	%المشتغلين في الصناعة	% المشتغلين في الزراعة
1992	62,31	79,21
1995	34,32	97,19
2000	18,32	36,18
2004	13,30	56,14
2011	09,29	51,11
2017	40,27	23,11

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.http: //wwwalbankaldawli.org

2.4. مراحل تطور القطاع الصناعي في ماليزيا

مرى القطاع الصناعي الماليزي أثناء تطوره بمراحل عديدة، يمكن تقسيمها على حسب سياساتها وأهدافها الصناعية كالآتي:

1.2.4 مرحلة صناعات إحلال الواردات

بدأت في مطلع الستينيات إذ تم تطبيق سياسة إحلال الواردات وعلى أساسها قامت صناعات صغيرة الحجم وأخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة: كالصناعات الغذائية، مواد البناء، التبغ والبلاستك، الكيميائيات، وتم إصدار قانون تشجيع الاستثمار عام (1968) لجذب الاستثمارات الأجنبية في تلك المجالات.

2.2.4 مرحلة الصناعات التصديرية

بدأت في مطلع السبعينيات إذ شجعت الحكومة دخول الاستثمارات في مجال الالكترونيات وصناعات النسيج من خلال توفر العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية مغريه وإصدار تراخيص منتجات أجنبيه وإنشاء مناطق تجاره حرة، وعملت الحكومة على استضافة شركات متعددة الجنسية لتشغيل خطوط

الإنتاج في ماليزيا، كما سمحت للشركات الأجنبية التي تنتج سلع للتصدير للتملك ملكيه تامة دون اشتراط المساهمة المحلية.

3.2.4 مرحلة التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية

بدأت هذه الفترة في مطلع الثمانينيات إذ شجعت الحكومة على مثل هذه الصناعات كما شجعت على تصنيع السيارة الماليزية الوطنية (بروتون) ثم التوسع في صناعات الاسمنت والحديد والصلب والتركيز على صناعة الالكترونيات والنسيج التي بدأت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي.

يلاحظ في هذه الفترة تمتع الصناعات الوطنية بالحماية الحكومية ودخول الدولة في مشروعات كثيرة تغطي كافة النشاطات الاقتصادية مما أدى إلى تحسن مستوى الصادرات المصنعة كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول 4: صادرات ماليزيا المصنعة من إجمالي صادرات السلع

	نسبة المصنوعات من صادرات السلع	القيمة (مليار دولار)
1980	75,18	43,2
1985	17,21	24,3
1990	78,53	84,15
1995	71,74	23,55
2000	43,80	01,79
2005	66,74	74,105
2010	20,67	47,133
2017	86,67	61,147

Source : https : //wwwalbankaldawli.org.(05/01/2020).

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن الصناعة الماليزية المدعومة بآليات تطوير القدرات والمهارات البشرية قد أتت أكلها مما أدى إلى ارتفاع نسبة صادراتها المصنعة من إجمالي صادرات السلع من 18% سنة 1980 بقيمة 2,43 مليار دولار لتصل سنة 2018 إلى 67,86% وبقيمة قدرها 147,61 مليار دولار أي تضاعفت بما يقارب 60 ضعفا، وتشمل أغلب هذه الصادرات المواد التي تعتمد في صناعتها على المعرفة التراكمية للعقل البشري المدرب والمكون.

4.2.4 مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة

بدأت هذه الفترة في بداية التسعينيات إذ شجعت الحكومة على مثل هذه الصناعات وهي صناعات عالية التقنية تتطلب رأس مال كبير ومهارة عالية، وذلك من أجل زيادة تنافس المنتجات الماليزية وتوسيع دائرة أسواقها المحلية، حيث شهدت الفترة (1996-2005) توسعاً في استثمارات القطاع

الصناعي إذ قام أكثر من 15ألف مشروع صناعي بأجمالي رأس مال وصل إلى (800 مليار رينغت ماليزي) إي ما يعادل 246 مليار دولار شكلت فيها المشروعات الأجنبية (54%) و(46%) مشروعات محلية، ووفرت هذه المشروعات مليوني وظيفة إلى جانب نقل التقنية الحديثة وتطوير مهارات العمالة وإيجاد قنوات تسويقية جديدة . (بلجبل، 2017 ، صفحة 103)

كما أصبح التقدم التكنولوجي جزءًا لا يتجزأ من نمو ماليزيا كدولة صناعية وبفضل التكنولوجيا تحافظ ماليزيا على ثباتها في توفير متطلبات العصر الحديث للشركات الاستثمارية المستقرة في هذا البلد، حيث تعد ماليزيا واحدة من البلدان الأكثر تطورًا على الصعيد التكنولوجي بين الدول الصناعية في منطقة رابطة دول جنوب شرق آسيا، كما ثبت أن سعي الدولة المتواصل للاستفادة من التقنيات الحديثة يشكل ميزة عظيمة للجهات المصنّعة في ماليزيا.

الجدول 5: صادرات ماليزيا من التكنولوجيا المتقدمة

	%التكنولوجيا المتقدمة من الصادرات المصنوعة	القيمة (مليار الدولار)
2011	21,47	51,66
2012	48,47	50,66
2013	42,48	10,67
2014	13,49	97,70
2015	20,48	47,64
2016	87,48	22,63
2017	48,50	17,74
2018	77,52	40,90

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.http : //wwwalbankaldawli.org

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انتعاش الصادرات الصناعية من المنتجات التقنية المتطورة وذلك بانتقالها من 47,21 %من مجموع الصادرات المصنعة سنة 2011 وبمبلغ 66,51 مليار دولار الى 52,77 % سنة 2018 بمقيمة قدرها 90,40 مليار دولار، وذلك نتيجة للتقدم التكنولوجي في ماليزيا من جهة وزيادة الطلب على الصناعات والمنتجات الكهربائية والإلكترونية من الأسواق الرئيسية في جنوب شرق آسيا والصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وهونغ كونغ.

3.4. المساهمة في تكوين إجمالي الناتج المحلي الماليزي

أصبح أفراد المجتمع الماليزي عمومًا متعلمين بشكل أفضل وتمكنوا من تولي الوظائف التي لا تتطلب فقط مهارات يدوية بل مهارات ذهنية أيضاً، وذلك لأن الصناعة تغيرت من مجرد تجميع السلع والمنتجات إلى صناعات مبنية على المعرفة وتكنولوجيا المعلومات وما شابه، كما أن تدريب الناس على تكنولوجيا

المعلومات مكنهم من تولي الوظائف الجديدة التي تم خلقها، وهي وظائف مبنية على الرواتب العالية فأصبحت لدى الناس نظرة مستقرة بأنهم يمتلكون المهارة والمعرفة، وبأنهم أسهموا بالثروة الوطنية كما أسهموا أيضاً بزيادة الدخل الوطني. (مهاتير، 2016)

الجدول 6: مساهمة الصناعة في إجمالي الناتج المحلي بماليزيا

2018	2015	2010	2005	2000	1990	1980	1970	1960	
38,3	38,1	40,5	46,3	48,3	42,2	41,7	30,3	24,7	(%من إجمالي لناتج المحلي)
148,6	128,2	103,2	101,2	84,1	40	22,3	11,3	-	القيمة (مليار دولار)

Source : https : //wwwalbankaldawli.org.(05/01/2020).

الشكل 2: تطور نسبة مساهمة الصناعة في تكوين إجمالي الناتج المحلي لماليزيا

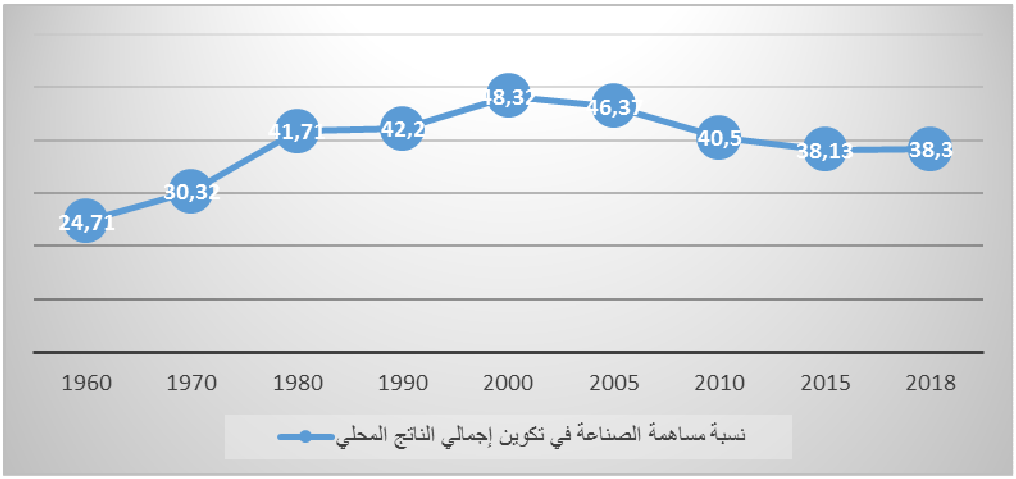

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه تحسنا ملحوظا في نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا، حيث انتقلت هذه النسبة من 24 % في بداية الستينات إلى 30 % سنة 1970 بقيمة 11,34 مليار دولار، وصولا إلى أعلى قيمة لها سنة 2000 بنسبة 48 % وعائد قدره 14,84 مليار دولار، ومع أنها سجلت انخفاضا سنة 2018 بوصولها ل 38 % إلا أن العائد منها قد عرف تحسنا بقيمة 64 مليار دولار عما كان عليه سنة 2000، وذلك نتيجة لحرص ماليزيا على التصنيع الذي يُعزز من التطور الاقتصادي البلاد ومن جهة وزيادة الطلب العالمي على منتوجاتها المصنعة من جهة أخرى.

5. الخاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن تلخيصها في النقاط التالي:

النتائج:

- يعبر رأس المال البشري عن المعارف والكفاءات المكتسبة لدى الفرد والمرتبطة بالنشاط الاقتصادي فتحسن من إنتاجيته، كما يمكن الاستثمار فيه عن طريق التعليم والتدريب.
- أهمية استغلال رأس المال البشري في القطاع الصناعي نظرا لارتفاع إنتاجية العمل في هذا الأخير.
- اهتمام ماليزيا بتحسين مؤشرات رأس مالها البشري وذلك بتخصيصها لما يعادل 20 % سنويا من إجمالي إنفاقها الحكومي على التعليم بكل مستوياته وهو ما أدى إلى تحسن جودة التعليم بها وارتقاء جامعاتها في الترتيب العالمي للجامعات حيث احتلت خمسة من جامعاتها قائمة 300 أحسن جامعة في العالم.
- تحرص ماليزيا على توظيف مخرجات التعليم لخدمة الاقتصاد، من خلال تعديل نظم ومناهج التعليم لتتوافق مع البيئة التعليمية العالمية ومواكبة التقنيات الحديثة والمتطورة لأساليب الإنتاج، إضافة إلى سعيها لتوجيه رأس مالها البشري إلى القطاعات الأكثر إنتاجية.
- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية الماليزية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي وكان هذا بمثابة نجاح لسياساتها التنموية.
- تحسن مؤشرات القطاع الصناعي في ماليزيا حيث يوظف هذا القطاع ما يقارب 30%من العمالة الماهرة والمدربة، كما ارتفعت نسبة صادراته المصنعة من إجمالي الصادرات إلى 67,86 % سنة 2017 بقيمة 147,61 مليار دولار، إضافة إلى بلوغ نسبة صادراتها من التكنولوجيا المتقدمة إلى 52,77 % بقيمة 90,40 مليار دولار هذا ما أدى إلى تحسن نسبة مساهمة الصناعة في اجمالي الناتج المحلي لتصل إلى 38,3 % بقيمة 148,6 مليار دولار.

إجمالا يمكن القول إن ماليزيا قد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساهم في عملية التحول الاقتصادي، حيث تحولت من بلد يعتمد على الزراعة والسلع الأولية لتصبح اليوم أحد الاقتصاديات المصدرة التي تقوم على الصناعات التي تتميز بكثافة عالية في رأس المال وتستند إلى المعرفة التكنولوجية المتطورة ويوظف التعليم فيها اليوم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات.

التوصيات:

- ضرورة استثمار رأس المال البشري كونه يعتبر من أبرز عناصر الإنتاج والمتحكم بها وذلك لمواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية وكذا أساليب الإنتاج الحديثة.

- تحسين مستوى وجودة التعليم بكل مراحله ومستوياته خاصة التعليم العالي وذلك لإمداد القطاعات الاقتصادية باليد العاملة المؤهلة والماهرة.
- توجيه رأس المال البشري إلى القطاع الصناعي باعتباره القطاع الأكثر إنتاجية وذو قدرة العالية على استخدام أحدث المنجزات العلمية والتكنولوجية والانتفاع بها.
- تحسين نسبة مساهمة الصناعة في إجمالي الناتج المحلي وذلك برفع من مستوى الصادرات المصنعة والصادرات ذات التقنية العالية.

6. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

- هدى الدعمي زوير، محمد عدنان داود العذاري، 2010، "الاقتصاد المعرفي وانعكاساته عل التنمية البشرية"، دار جرير، عمان.
- مدحت القرشي،2005، "الاقتصاد الصناعي"، دار وائل للنشر، عمان.
- عائشة عباش، نهى الدسوقي، 2019،" أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا"، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا.
- محمد مهاتير، 2016، " ماليزيا نهضة أمة "، مؤسسة عبد الحميد شومان للنشر، الأردن.

- **الأطروحات:**

- عادل بلجبل، 2017،" التجارب التنموية للاقتصاديات الناشئة في بلدان جنوب شرق آسيا وإمكانية استفادة الجزائر منها" أطروحة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة 1، الجزائر.

- **المقالات:**

- سميرة كرمين، 2019،" الإنفاق العمومي كوسيلة لتحقيق أهداف السياسات التعليمية في ماليزيا "، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 03، العدد 01، ص 47.
- عبد الصمد الركابي، 1981، " الاستثمار في الإنسان وأهمية رأس المال البشري في استراتيجية التصنيع الخليجية" مجلة اقتصادية، ص58.
- صلاح الدين قدري وآخرون،2017، " ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية (دراسة حالة ماليزيا)، مجلة اقتصاديات العمل والتجارة، العدد الرابع، ص 316.

- **المداخلات:**

- مهدي محمد القصاص، 2008، "بيئة استثمار رأس المال البشري"، المؤتمر الدولي الثالث للبيئة، جامعة جنوب الوادي، مصر.
- ناصر لبنى، 2018، " أهمية التخطيط الصناعي في تحقيق التنمية الصناعية التجربة الماليزية"، الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة 2، الجزائر.

- **مواقع الانترنت:**

- مشروع رأس المال البشري (البنك الدولي) على الموقع:
https://www.albankaldawli.org (consulté le 15/10/2019).
- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 على الموقع:
https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/arab-human-development-report-2003 (consulté le 08/11/2019).
- كيشور محبوباني، دروس من سنغافورة وآسيان، على الموقع:
https://www.2040.om/wp-content/uploads/2019/02/Kishore-Mahbubani-ARA.pdf (consulté le 08/01/2020).
- Mohamed Sharif Bashir :https://www.researchgate.net/publication/282701960 (consulté le 04/02/2020).
- https://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings (consulté le 29/01/2020).
- https://www.researchgate.net/publication/282701960 (consulté le 04/02/2020).
- https:// www. albankaldawli.org/indicator/NV.IND.TOTL.ZS(consulté le 05/01/2020) .